

التعاون الاقتصادي العربي: رؤية عملية(*)

طاهر حمدي كنعان

اقتصادي عربي، ونائب رئيس وزراء سابق - الأردن.

- ١ -

يعكس هذا العنوان نظرة متشائمة، فلو كان وضع محاضرة مشابهة في الخمسينيات أو الستينيات من القرن الماضي مثلاً لتعلق في الغالب تعلقاً صريحاً بالوحدة الاقتصادية العربية. لكن خيبات الأمل والإحباط المتواصل المقترن بحالة التفكك، بل التشرذم التي تعيشها الشعوب العربية في هذه الحقبة أملى تواضع مستوى المحاضرة إلى موضوع «التعاون» الاقتصادي بين الدول والكيانات بافتراض تباعدها وصعوبة تعاونها.

على أنني سأجاوز هذه النظرة المتشائمة لكي أرفع في الفقرات التالية من تواضع موضوع هذا الحديث من مستوى «التعاون الاقتصادي» إلى مستوى «التوحيد الاقتصادي». فحين يفكر المواطن العربي في العلاقات الاقتصادية بين الأقطار العربية، فإنه يفكر فيها في إطار المقارنة بالاتحاد

الأوروبي والسوق الأوروبية المشتركة. بل أكثر من ذلك، إذا كان المواطن من خلفية ثقافية تجعله يهتم بتاريخه العربي، فإنه يدرك أن التشرذم الذي يسود المنطقة العربية في الحقبة الحالية

كانت التجارة البينية العربية تمثل حتى عام ١٩١٤ نسبة كبيرة من تجارة الأقطار العربية الكلية!

إن هو إلا ظاهرة حديثة تعود إلى انهيار الامبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين. أما قبل ذلك، ولقرون طويلة خلت، فإن التكامل والوحدة السياسية والاقتصادية كانا

(*) في الأصل محاضرة أقيمت بدعوة من مؤسسة عبد الحميد شومان في عمان (الأردن) بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

شاملين أجزاء كبيرة متصلة من الوطن العربي. فحتى نهاية عهد الامبراطورية العثمانية أتيح للأقطار العربية من التواصل الاقتصادي القائم على غياب الحواجز التجارية وعلى استتباب الأمن على الطرق السلطانية، وتوفر المحطات والحراسة لقوافل التجارة ما جعل التجارة مستمرة ونشطة، والتبادل مستمراً لأنواع المواد الأولية والسلع المصنعة وغير المصنعة من الأقطار التي تخصص في إنتاجها إلى الأقطار الأخرى. هذا التبادل التجاري في المواد الأولية اللازمة للإنتاج وفي السلع الزراعية والسلع المصنعة مع غياب أو ضآلة الضرائب الجمركية وغياب أي قيود كمية أو إدارية على انتقال السلع، أدى إلى درجة غير قليلة من التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية في إطار الامبراطورية العثمانية. كما كان من طبيعة الشروط الجمركية التي سادت علاقات الامبراطورية العثمانية مع الخارج، ولا سيما الدول الأوروبية والولايات المتحدة أنها أدت من الناحية العملية إلى تحقيق اتحاد جمركي فعلي في علاقات الأقطار العربية فيما بينها، الأمر الذي أدى إلى أن التجارة البينية العربية حتى عام ١٩١٤ كانت تمثل نسبة كبيرة من تجارتها الخارجية الكلية^(١).

وإذن فإنه من الواضح أن التكامل والتوحيد الاقتصادي ليس حلمًا مستحيلًا بل هو أمر ممكن، وممكن لا في المستقبل فحسب، بل إنه سبق وتحقق في الماضي. وما يحتاجه هو إزالة الحواجز الضريبية والإدارية التي تعوق التبادل التجاري وتعوق انتقال العمال ورؤوس الأموال عبر الحدود نحو استخداماتها الأكثر جدوى.

- ٢ -

وليس من الإنصاف القول إن الحكومات العربية على مستوى العمل الرسمي في مجال التعاون الاقتصادي الساعي نحو التوحيد كانت فاشلة بالطلق، بل على العكس من ذلك، فقد نجحت الحكومات العربية على الصعيد الرسمي بإقامة بنیان تشريعي ومؤسسي للعمل الاقتصادي المشترك لا تجوز الاستهانة به. إن الجهود الرسمية العربية في التعاون الاقتصادي سبقت زمنياً

جهود التقارب الاقتصادي بين الدول الأوروبية التي أطلقتها اتفاقية روما. ففي مجال التبادل التجاري عقدت في عام ١٩٥٣ «اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية»، وشهدت الخمسينيات بعد ذلك اتفاقيات تسوية المدفوعات

إن الجهود الرسمية العربية في التعاون الاقتصادي سبقت زمنياً جهود التقارب الاقتصادي بين الدول الأوروبية التي أطلقتها اتفاقية روما. لكن الخلل يكمن في تدني مستوى الالتزام بتلك الاتفاقيات!

وانتقال رؤوس الأموال، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. وفي عام ١٩٦٤ أنشئ

(١) انظر: محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، ج ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ج ١، الفصل ٢: «تطور الوطن العربي نحو التجزئة والقطرية الاقتصادية» ص ٢٥٣ - ٣٢٢.

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليضم ١٣ دولة عربية، وفي السبعينيات أنشئ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي ومؤسسة ضمان الاستثمار، وفي عام ١٩٨٠ أعلن اجتماع القمة في عمان ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي عام ١٩٨١ أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي عام ١٩٨٩ أنشئ اتحاد المغرب العربي. وأخيراً لا آخراً تبنى مؤتمر القمة المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٦ خطة إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وكانت هناك إنجازات مماثلة في وضع أطر الاتفاق على المستوى العربي في مجال تشجيع وتسهيل انتقال رؤوس الأموال وفي مجال تنقل القوة العاملة.

إذن لم يكن الخلل في النيات الحسنة، ولا في التعبير عن هذه النيات من خلال القرارات التي أنشأت تلك البنية التحتية من اتفاقيات ومواثيق تنظم التعاون و ترسم له الأطر المؤسسية، بل في تدني مستوى الالتزام بتلك الاتفاقيات والمواثيق. وفيما يتعلق باتفاقيات تحرير التجارة بخاصة، كان الخلل في القوائم المطولة من السلع التي طلبت الدول استثناءها من الاتفاقيات.

- ٣ -

لقد تصدى مفكرون كثيرون لتفسير ذلك التدني في مستوى الالتزام بالعهد والمواثيق العربية وفي تعثر مسيرة التعاون الاقتصادي العربي تبعاً لذلك. وكان التفسير الذي أجمعوا عليه مراراً وتكراراً هو ما أطلقوا عليه «ضعف أو غياب الإرادة السياسية التي تقرر الالتزام بالاتفاقيات وتنفيذ المعاهدات». لكن القول بأن الحكومات لا تنفذ الاتفاقيات لأنها لا تملك الإرادة السياسية، هو من قبيل تفسير الماء بالماء، فالقول بأن الحكومات لا تنفذ الاتفاقيات لأنها لا تريد تنفيذ الاتفاقيات هو كلام لا يضيف أي معلومة جديدة عن أسباب عدم التنفيذ. ولا يحلل العوامل التي كونت هذا الاستنكاف عن احترام الالتزام وجعلت الإرادة السياسية غائبة عن دعم التزامات التعاون الاقتصادي العربي. التفسير المفيد المطلوب هو الذي يحدد هذه العوامل حتى نرى كيفية التعامل معها والتأثير فيها. وبعض التأمل يشير إلى أن تلك العوامل تنقسم إلى فئات ثلاث:

- عوامل دولية تتعلق بسياسيات ومصالح الدول الكبرى.

- عوامل إقليمية خاصة بالتطورات التي طرأت على الجغرافيا السياسية للمنطقة العربية مع تفكك الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

- عوامل داخلية ناشئة عما تمثله الحكومة، كل حكومة، من قوى اجتماعية مؤثرة، فكل حكومة هي بصورة أو بأخرى إنما تعبر عن هيكل المصالح الغالبة في الدولة وفي المجتمع. وهذه العوامل هي أهم العوامل، ذلك لأنها تمثل البطانة الاجتماعية لما يقود إلى تكوين الإرادة السياسية، ولأن نجاح التعاون الاقتصادي العربي أو فشله، والتنفيذ الأمين لاتفاقاته أو خرق هذه الاتفاقات، كل ذلك منوط بمحصلة توازن القوى السياسية والاقتصادية بين فئات المجتمع: بين الفئات التي ترى في قيام هذا التعاون مصلحتها الحقيقية حالياً وفي المستقبل القريب كما في الأمد البعيد من جهة، وبين فئات أخرى في المجتمع ترى أو تتوهم أن في تنفيذ التعاون تهديداً لمصالحها.

ولننظر ببعض التفصيل في أهم تلك العوامل المشكلة للإرادة السياسية أو المؤثرة فيها والتي تصافرت في المحصلة الأخيرة على إعاقه التوحيد الاقتصادي العربي:

أ - أما العوامل الدولية فهي المتعلقة بسياسات الدول الكبرى، ويلخصها ما أطلقنا عليه في مناسبات سابقة إسم «عقيدة بالمرستون». وبالمرستون هو رئيس الوزراء البريطاني قبل أكثر من قرن مضى. هذا السياسي البريطاني وضع مبدأ سياسياً ما زال هو القاعدة الأم لسياسات الدول الغربية الكبرى تجاه الوطن العربي. وأقدم تعبير عن هذا المبدأ جاء في رسالة من بالمرستون إلى القنصل البريطاني في الاسكندرية يؤكد له فيها أن سياسة بريطانيا هي المحافظة بكل وسيلة ممكنة على حياة رجل أوروبا المريض، أي الامبراطورية العثمانية، مهما تكن العلة، لأن مصالح بريطانيا الحيوية تقتضي الحيلولة بكل الوسائل دون نشوء متّحد سياسي قوي أو دولة كبيرة قوية في الشرق الأدنى، أي المنطقة العربية.

ب - وأما العوامل الإقليمية الخاصة بالجغرافيا السياسية للمنطقة العربية، والتي يمكن التعامل معها والتأثير فيها، فهي التالية:

- الهاجس الأمني للحكومات في كل قطر عربي، فالخلفية التاريخية لغالبية هذه الأقطار هي أنها عبر التاريخ كانت مقاطعات أو ولايات أو أقاليم ضمن دول وكيانات سياسية أكبر منها بكثير، وآخر تلك الدول الكبيرة هي الامبراطورية العثمانية. أما واقع التجزئة فقد ارتبط تاريخياً بالعهد الكولونيالي وترتيبات القوى الاستعمارية. لذلك كان الإدراك الغالب في معظم الأقطار العربية، ولا سيما الصغيرة منها، هو أن شرعيتها الحديثة كدول مستقلة هي شرعية هشّة غير مستقرة، وأن عليها أن تبرر هذه الشرعية وتدافع عنها بصورة مستمرة. ومن المفارقات الجديرة بالتأمل اللافت أن أكثر ما غذى هذه الهواجس وعزز التقوقع القطري واتجاهات البعثرة والشرذمة هو التيار الوحدوي العقائدي (الايديولوجي) الذي جعل من الوحدة عقيدة مقدسة مطلقة لا سياسة مستحسنة لخير الشعوب واستنسباً لمصالحها العامة المرسلة. فكان من شأن تلك العصبية العقائدية أن وضعت موضع الشك والتحدي شرعية أنظمة الحكم القطرية جميعها، وفتحت الباب للعنف كأسلوب لتغيير تلك الأنظمة، الأمر الذي جعل الأمن القطري الضيق هاجس كل نظام، وجعل الخوف من الجار القريب حاجباً لكل إدراك للمصلحة المشتركة معه، ناهيك عن تضالّ الإحساس بالخطر الاستراتيجي الصادر عن أعداء العرب من الأجانب والأغراب إذا قورن بالإحساس المباشر بالأخطار التكتيكية الصادرة عن الجيران الأقربين.

- الظروف الاقتصادية التي صاحبت عهود الاستقلال الوطني مضافاً إليها مفاهيم التنمية التي كانت رائجة في الخمسينيات والستينيات، والتي أدت إلى تبني حكومات تلك العهود استراتيجية للتنمية مرتكزة إلى إحلال الإنتاج المحلي محل المستوردات، وإلى تشجيع هذا الإحلال محل المستوردات بتكثيف جدران الحماية الجمركية والإدارية. وكانت النظرة إلى الإنتاج الاقتصادي للدول الشقيقة إنه مماثل ومنافس، ولذلك فهو أجدر المستوردات بإخضاعه للقيود الكمية أو التعريفات الجمركية العالية. وفي زمن مقارب وقعت أقطار عربية أخرى تحت تأثير مفاهيم عن النظام

الاقتصادي والتنمية أكثر مغالاة في دور الدولة، وهي المفاهيم المتأثرة بالعقيدة الاشتراكية ذات التفسير السوفياتي. فكانت الصورة العامة للأنظمة الاقتصادية في الأقطار العربية هي أنها حمائية منغلقة على ذاتها، ساعية للتنمية القائمة على استبدال المستوردات، وأن بعضها بالإضافة إلى ذلك كان متبنياً لمبدأ هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، ولذلك كان كل قطر من الأقطار العربية في الحد الأدنى شحيحاً في حوافز التعامل والتبادل التجاري مع عموم الأقطار العربية الأخرى، وكان في الحد الأعلى معادياً لتلك الأقطار العربية المنتمية إلى نظام

اقتصادي مختلف عقائدياً (ايدولوجيا) عن نظامها. وبالنسبة فإن اختلاف النظم والايدولوجيات الاقتصادية بين الدول العربية كان عقبة كبيرة في طريق التعاون الاقتصادي العربي مثله مثل سياسة الانغلاق والإحلال محل الواردات.

////////////////////////////////////

إن هاجس الأمن القطري الضيق لدى كل نظام جعل الخوف من الجار القريب حاجباً لكل إدراك للمصلحة المشتركة معه.. كما أن اختلاف النظم والايدولوجيات الاقتصادية كان عقبة في طريق التعاون الاقتصادي العربي.

ج - أما فيما يتعلق بالعوامل الداخلية فهي كما سبقت الإشارة تشتمل على نوعين:

الأول وهو الذي يتصل بهيكل المصالح في الدولة وفي المجتمع.

والثاني وهو الذي يتعلق بمستوى الوعي والثقافة في المجتمع وبخاصة مستوى المعرفة والخبرة والكفاءة في الإدارة الحكومية والمنشآت الأهلية.

وفما يخص العوامل من النوع الأول، فإنه من الواضح أن نجاح التعاون الاقتصادي العربي أو فشله، والتنفيذ الأمين لاتفاقاته أو خرق هذه الاتفاقات، كل ذلك منوط بمحصلة توازن القوى السياسية والاقتصادية بين شرائح المجتمع التي ترى في قيام هذا التعاون مصلحتها الحقيقية حالياً وفي المستقبل من جهة، وبين شرائح أخرى في المجتمع ترى أو تتوهم أن في تنفيذ التعاون تهديداً لمصالحها.

ومن المفروض أن مصالح الشرائح الاجتماعية التي ستستفيد من التعاون والانفتاح على الجوار العربي والتكامل معه هي أكبر وزناً من مصالح الشرائح الضالعة مع استمرار الانغلاق والحماية. لكن الفرق أن صوت المصالح القائمة فعلاً والمتنفذة في النظام السياسي هو أكثر تأثيراً من المصالح التي لم تزل ضعيفة الصوت والتعبير السياسي والتي تمثل إمكانات مستقبلية أكثر مما تمثل واقعاً ملموساً.

ومما يلاحظ في هذا الصدد أن تركيبة القوى السياسية والاجتماعية في كل قطر عربي تأثرت تاريخياً بواقع التجزئة السياسية التي لحقت بالمنطقة العربية بعد أحداث الحرب العالمية الأولى، الأمر الذي أدى إلى أن مصالح اقتصادية متنوعة تراكت وتسلقت كالنباتات الشيطانية على واقع التجزئة وحوله، رابطة مصلحة الشرائح الاجتماعية ذات النفوذ مع واقع الانغلاق والحماية من جهة، ومع مصالح سلطات وشركات الدول التي كانت مستعمرة لها من جهة أخرى. وبذلك استمرت العلاقات الاقتصادية العمودية بين

كل قطر عربي ومركز أو مراكز صناعية غربية هي الغالبة، بينما تدنت في المقابل العلاقات الأفقية فيما بين الأقطار العربية.

أما العوامل من النوع الثاني، فهي التي تتعلق بضعف مستوى الكفاءة الفنية والقاعدة المعرفية في الأجهزة الإدارية الحكومية التي وضعت الاتفاقيات المختلفة الخاصة بالتعاون والتكامل الاقتصادي العربي وأصبحت مسؤولة عن تنفيذها. فمن جهة، ظهر معظم تلك الاتفاقيات ضعيفاً

مختصراً لا يعبر عن جهد كبير من الدراسة والتحضير؛ ومن جهة أخرى لم تنشأ إدارات مؤهلة لمتابعة التفاصيل المختلفة في تنفيذ ما اتفق عليه. وفي المقارنة بين الواقع العربي في هذا الشأن والممارسة المطبقة في الاتحاد الأوروبي نلاحظ أن هذا الأخير اعتبر أن رفع كفاءة أجهزة الإدارة

لقد أدى ضعف مستوى الكفاءة الفنية والقاعدة المعرفية في الأجهزة الإدارية الحكومية، وكذلك المصالح الاقتصادية المتنوعة إلى استمرار العلاقات الاقتصادية العمودية مع المراكز الصناعية الغربية، وتدني العلاقات الأفقية بين الأقطار العربية!

العامة من مقومات نجاح التكامل الأوروبي، ولذلك أنشأ معاهد متخصصة لرفع مستوى الإدارة العامة. وكان اهتمامه بذلك واضحاً عندما تقدمت دول أوروبا الشرقية بطلبات الانضمام للاتحاد، فوضع الاتحاد شروطاً بشأن الإصلاح الإداري قبل أن تتأهل أي دولة لعضوية الاتحاد. فالإتحاد يعتمد في تنفيذ القرارات والتوجيهات المشتركة على أجهزة الإدارة العامة في كل دولة عضو، ويعرف أنه بدون حد أدنى من الكفاءة والأمانة في الأجهزة الإدارية القطرية تظل القرارات المشتركة أسيرة الأوراق دون تنفيذ أو أنها تنفذ بطرق لا تحقق النتائج المقصودة منها.

- ٤ -

يبني على ما تقدم أن تكثيف التعاون الاقتصادي العربي بصورة توصل إلى درجة عالية من التوحيد الاقتصادي إنما يعتمد على التدخل في العوامل المتقدمة الذكر والتأثير فيها في الاتجاه المطلوب. من هذا المنطلق يمكن أن نلخص برنامجاً عملياً نحو الهدف المنشود بما يلي:

أ - دعوة لخلق تيار سياسي فعال يستهدف التأثير في النخب الصانعة للقرار وفي الوعي الشعبي وفي برامج الأحزاب وهيئات المجتمع المدني قائم على الاحترام الكامل لإرادة الشعوب المستقلة ضمن الدول القطرية بحيث يحرم الاعتداء أو التهديد أو التدخل من قبل بعضها على بعضها الآخر، ولكنها ترتبط بمصالح عميقة تجعل إزالة الحواجز الاقتصادية في ما بينها وتوحيد أسواقها عملاً طوعياً يحفز مضاغفة وزنها الاقتصادي وتعزيز أمنها القطري والجماعي.

ب - دعوة في الاقتصاد السياسي لتعزيز الاتجاه نحو تقارب النظم الاقتصادية على صعيد مشترك هو تحرير الأسواق الداخلية وتشجيع القطاع الخاص ودوره المبني على

التنافس الحر المتكافئ والنظيف، وتعزيز المسؤوليات الاجتماعية والتنظيمية للدولة.

ج - تعزيز السياسات التنموية المبنية على الانفتاح نحو أسواق التصدير شريطة برمجة هذا الانفتاح من خلال أولوية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة بالنسبة للبلدان العربية وبهدف إنشاء السوق المشتركة والاتحاد الجمركي الكامل بين جميع أو بعض الأقطار العربية.

د - في حالات الدول التي انخرطت في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فإنها بحكم هذه الاتفاقيات مشمولة بأحكام المادة ٢٤ من اتفاقية منظمة الغات التي تنشئ معاملة خاصة للدول المنتظمة في مناطق تجارة حرة.

هـ - في حالات الدول التي انخرطت في اتفاقيات الشراكة الأوروبية، من مصلحتها من أجل الاستفادة من هذه الاتفاقيات أن تعيد التفاوض على البند الخاص بقواعد المنشأ حتى تحصل على الميزة التراكمية في قواعد المنشأ فيما بينها التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي ذاتها^(٢).

و - إنشاء صندوق مالي للتعويض والمساعدات الفنية لمساعدة المنشآت الإنتاجية المتأثرة بتحرير الأسواق تنفيذاً للالتزامات الناتجة عن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية.

ز - إنشاء إدارة متخصصة مزودة بالكفاءات الفنية وذات صلاحيات رفيعة وواسعة في شؤون منطقة التجارة العربية الحرة في كل بلد عربي، وجعل هذه الإدارة هي المسؤولة عن السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية وأي اتفاقيات متصلة بها.

ح - قيام مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في الشأن الاقتصادي مثل اتحاد جمعيات رجال الأعمال العرب بممارسة دورها في التوعية والتوسط لأهداف هذا البرنامج. ولقد تقدمت للاتحاد بالمقترحات التالية أثناء اجتماعهم الأخير في الكويت، والذي عقد تحت عنوان «دور القطاع الخاص في التعاون الاقتصادي العربي»:

أن يسعى الاتحاد لاعتبار أن المنشآت الصناعية والخدمية غير القادرة على المنافسة والتي تعتمد ربحيتها على الحماية الجمركية، هذه المنشآت ينبغي أن تؤول بالتدرج إلى إعادة الهيكلة أو حتى التصفية حتى يتوقف النزيف الذي تستنزفه من أموال المستهلك ودافع الضرائب، ولكي تحل محلها منشآت راقية الإنتاج رفيعة التقنية قادرة على المنافسة في الأسواق الوطنية كما في الأسواق العربية والعالمية، وأن يقوم بالدعوة والتوسط من أجل وضع وتنفيذ العديد من السياسات والإجراءات المعززة للتعاون الاقتصادي العربي بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(٢) من الجدير بالملاحظة أنه في تاريخ لاحق لموعِد إلقاء هذه المحاضرة وقّع وزراء خارجية المغرب ومصر وتونس والأردن «إعلان أغادير» المتضمن القرار بـ «إقامة فضاء اقتصادي عربي موحد.. يأخذ بعين الاعتبار الاتفاقات الثنائية واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومبادئ اتفاقات منظمة التجارة الدولية».

- إلغاء قوائم الاستثناءات من بنود اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة.
- توسيع نطاق منطقة التجارة العربية الحرة لكي تشمل الخدمات بالإضافة إلى السلع، ولا سيما خدمات النقل والخدمات المهنية والمصرفية والمالية إلخ.
- تحديث وتبسيط إجراءات عبور البضائع عبر الحدود العربية، ولا سيما البضائع القابلة للتلف. وكذلك تذليل الصعوبات في الحصول على التأشيرات لانتقال المواطنين العرب بين البلدان العربية.
- اعتبار منطقة التجارة العربية الحرة مرحلة نحو خلق اتحاد جمركي يبدأ بتوحيد الرسوم على سلع منتقاة، ثم يتدرج إلى شمول سلع أخرى كلما أمكن ذلك.
- اتخاذ خطوات مؤسسية في مجال توحيد المواصفات للسلع النهائية والوسيلة المنتجة في البلدان العربية أو المستوردة إليها.
- ط - النظر في جميع القوانين والأنظمة التجارية والاقتصادية والمالية ذات الصلة بحركات المنتجات والخدمات والعلاقات المشتركة بين مواطني البلاد العربية بهدف التقريب وتحقيق التجانس بين تلك القوانين والأنظمة. والسعي بصورة خاصة لإقرار قانون خاص عربي يسهل إنشاء وممارسة الأعمال لشركات عربية مشتركة ومتعدية الجنسية. ويشمل ذلك تمكين هذه الشركات من الإنتاج في أكثر من قطر واختيار العاملين من عدة أقطار، كما يشمل معاملة نشاطها كنشاط وطني داخل كل بلد عربي، وتجنبيها الازدواجية في دفع الضرائب. ويمكن أن يشمل القانون المذكور قواعد التحكيم أو إنشاء هيئة قضائية على غرار الهيئة القضائية للأوابك.
- ي - السعي لتوحيد أسواق المال العربية بما يسهل استيعابها للمدخرات المتعددة المنشأ في البلدان العربية وتوظيف هذه المدخرات في الشركات العربية أو في السندات الصادرة على أساس عربي غير قطري.
- خلاصة القول إن العوامل الداخلية هي الأجدر بأن تكون موضوع الجهد الهادف إلى التغيير، والتأثير فيها هو المسار العملي الأكثر جدوى للوصول إلى النتائج المرجوة. وهي كما سبق وذكرنا تتكون من «هيكل المصالح في الدولة وفي المجتمع» و«مستوى الوعي والثقافة في المجتمع والنضوج والتكامل والفعالية في مؤسساته». وإذا صحت المقولة إن التعاون الاقتصادي العربي هو في المصلحة العامة للشعوب، وما يعوقه هو غلبة المصالح الخاصة لبعض الفئات، فإن تغيير هيكل المصالح الذي تمثله الدولة ومؤسساتها لكي يكون معبراً عن المصلحة العامة وكابحاً للمصالح الخاصة هو عينه ما يزداد بشأته الإجماع يوماً بعد يوم في كل الأوساط والمحافل العربية، وهو الموسم بالتغيير الديمقراطي حتى تصبح الممارسة السياسية في كل دولة عربية محكومة بدساتير ديمقراطية يكون الحكم فيها للأغلبية، والحقوق المصانة للأقلية، والتمثيل الشعبي أميناً، وتداول السلطة سلمياً □